Center for
Universal Education
at BROOKINGS

A GLOBAL COMPACT ON LEARNING

TAKING ACTION ON EDUCATION
IN DEVELOPING COUNTRIES

اتفاق عالمي بشأن التعلُّم: اتخاذ إجراء بشأن التعليم في البلدان النامية

دليل سياسات

مقدمة

يلعب التعليم دورًا هامًا في التنمية والفوائد التي تنتج عن الاستثمار في التعليم لا تُقدر. ينتج عن التعليم الجيد نموًا اقتصاديًا كبيرًا، ويؤثر تأثيرًا دائمًا على الصحة العامة، ويخلق مجتمعات آمنة وأكثر استقرارًا. وقد تم إحراز تقدم كبير في مجال تقديم التعليم للملايين في جميع أنحاء العالم على مدى العقدين الماضيين. وأتاحت المبادرات العالمية العديدة، والزيادات الكبيرة في التمويل من الجهات المانحة، والتعاون بين الدول المتقدمة والنامية للأطفال في جميع الأنحاء الالتحاق بالمدرسة للمرة الأولى والبقاء في المدرسة طوال مرحلتي الطفولة والمراهقة.

ومع ذلك، ينبغي بذل المزيد من الجهود. كان التقدم المحرز متفاوتًا، وما زال الملايين من الأطفال والشباب لا يحصلون على تعليم جيد. بالإضافة إلى ذلك، لا تزال الفوارق الاقتصادية والفوارق المتعلقة بالجنس تمنع الأطفال من الالتحاق بالمدرسة، والعديد من الذين يتلقون تعليمًا في المدرسة لا يتعلمون بالفعل المهارات الهامة التي يحتاجونها في الحياة والعمل. فالالتحاق بالمدرسة هو مجرد خطوة أولى. وقد حان الوقت لإعادة تركيز جدول أعمال التعليم العالمي على التعلم من خلال زيادة الفرص أمام الجميع في الحصول على تعليم جيد.

وفقًا لذلك، فنحن في مركز التعليم العالمي في معهد بروكنجز نقترح خطة جديدة لإعادة تنشيط الجهود الدولية في مجال التعليم، والبناء على النجاح السابق في مجال تمكين المزيد من الأطفال من الالتحاق بالمدرسة. نطلق على هذه الخطة الميثاق العالمي للتعلم – وهو مجموعة مشتركة من أهداف السياسة والخطوات الملموسة التي ستساعد البلدان النامية على تحقيق رؤية توفير التعلم للجميع في حالة تبنيها.

أزمة التعلم العالمية

هناك أزمة عالمية في التعلم في الوقت الراهن، وتؤثر هذه الأزمة بشكل خاص على الأطفال والشباب الأكثر فقرًا والأكثر تهميشًا. يعد التقدم العالمي المحرز الذي ناقشناه أعلاه، وإن كان مشجعًا وجديرًا بالذكر، فهو متفاوتًا للغاية داخل البلدان وعبرها، ولا يزال الكثير من الأطفال يتسربون قبل الانتهاء من مرحلة التعليم الأساسي – وهو إهدار للإمكانات البشرية والاستثمار. علاوة على ذلك، فالذهاب إلى المدرسة لم يترجم بالضرورة إلى تعلم في المدرسة. على سبيل المثال، فرصة تحول الأطفال الذين مضى عليهم خمس سنوات في التعليم إلى الأمية تصل إلى 40 في المائة في بعض بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتزداد شدة أزمة التعليم عندما نأخذ في الاعتبار أن "الطفل العادي في بلد فقير يتعلم أقل من حوالي 95 من أصل 100 طفل في الدول الغنية".[i] وتكشف أحدث البيانات عن وجود أزمة في التعليم في جميع أنحاء العالم تؤدي إلى مكاسب عكسية كبيرة في الحصول على التعليم، وبالفعل في تحسين الحياة في كثير من البلدان.

هذه الأزمة العالمية في التعليم لها ثلاثة أبعاد. أولاً، الملايين من الأطفال والشباب ما زالوا يفتقرون إلى الحصول على فرص تعلم. البعض منهم لا يلتحق بفصل تعليمي من الأساس والبعض الآخر يبدأ الدراسة ولكنه يتسرب قبل أن يتمكن من إنهائها. في معظم الأحيان يكون الأطفال الذين يعيشون في فقر هم الأكثر تهميشًا في التعليم. ثانيًا، لا يكتسب أولئك الملتحقون بالمدرسة في كثير من الأحيان المهارات الأساسية، بما في ذلك معرفة القراءة والكتابة والحساب، والتي تمكنهم من الاستمرار بنجاح في المدرسة. الانتقال من تعلم القراءة للتعلم هو تحول حاسم تفشل أنظمة التعليم في مساعدة الملايين من الأطفال على القيام به. ثالثًا، عدد قليل من الأطفال ينتقلون من المرحلة الابتدائية إلى التعليم الثانوي الذي يفيد بشكل كبير أغنى 20 في المائة من السكان. الخيارات المرنة للتعليم في

المرحلة ما بعد الابتدائية، بما في ذلك التعليم الثانوي الرسمي، هي في الإمدادات المحدودة وتركيزها في الغالب على تطوير معارف الشباب ومهاراتهم في مجالات لا يحتاجونها في حياتهم اليومية ولا مناسبة لإعدادهم لمجال العمل.

ما هو الميثاق العالمي للتعلم؟

الميثاق العالمي للتعلم هو إطار واسع ومجموعة من الخطوات الواقعية التي يقترحها مركز التعليم العالمي لتنشيط المجتمع الدولي حول برنامج تعليم عالمي جديد يركز على إتاحة التعلم للجميع. الميثاق هو استجابة للطبيعة المتغيرة التي ظهرت منذ وضع الأهداف الإنمائية للألفية قبل 10 سنوات تقريبًا ويهدف إلى بث حياة جديدة في الالتزامات المبرمة بين البلدان ذات الدخل المنخفض والجهات المانحة للمعونة في المنتدى العالمي للتعليم في داكار عام 2000 .

يدعو الميثاق العالمي جميع أصحاب المصلحة من جميع قطاعات المجتمع لتبني ودعم وسنّ مجموعة من ثلاث أولويات لتحسين التعلم لجميع الأطفال والشباب، بما في ذلك غير الملتحقين بالمدارس، وذلك في نطاق نفوذها: (1) تنمية الطفولة المبكرة، (2) تعلم القراءة والكتابة والحساب في الصفوف الابتدائية الأولى، (3) إتاحة فرص تعليم ذات الصلة في مرحلة ما بعد التعليم الابتدائي. على الرغم من عدم وجود حلاً سهلاً أو نُهُج موحدة لإصلاح التعليم تناسب الجميع فإن إجماع المشاركين في إعداد هذا التقرير هو أن هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات حاسمة بشأن هذه الأولويات الثلاث لمعالجة الأبعاد الثلاثة لأزمة التعليم العالمية.

لماذا التركيز على التعلم؟

يلعب التعليم دورًا حاسمًا في عالم اليوم. يدخل التعليم في صميم تحسين حياة كل شخص في جميع أنحاء العالم. فهو يوفر للناس مزيد من الفرص الاقتصادية، ويمكنهم من اتخاذ قرارات واعية تؤثر في رفاهية عائلاتهم، ويزودهم بالمهارات اللازمة لينعموا بحياة آمنة وصحية. يمكن للفرد إضافة 10 في المائة إلى أرباحه السنوية عن كل سنة من سنوات التعليم. [ii] وكل سنة إضافية من سنوات التعليم في المتوسط تقلل من فرص وقوع البلاد في حرب أهلية بنسبة 3.6 في المائة. [iii] والطفل الذي يولد لأم تعرف القراءة تزداد فرصة بقائه على قيد الحياة حتى سن الخامسة بنسبة 50 في المائة. [iv] توفير تعليم عالي الجودة يمكن أن يعود بالفائدة على جميع البلدان، ولكنه يعود بنفع أكبر على البلدان الأقل نموًا، حيث يقدر عدد الذين ما زالوا خارج المدارس الابتدائية والإعدادية بحوالي 136 مليون من الأطفال والشباب، وغالبيتهم من الفتيات. في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب وغرب آسيا، هناك أكثر من 54 مليون فتاة غير ملتحقة بالمدرسة، وبالتالي لا يحسبن ضمن فرص التعلم الهامة. [v]

يقف التعليم عند مفترق طرق. تم إحراز تقدم كبير خلال العقدين الماضيين في التحاق ملايين من الأطفال بالمدارس وضمان بقائهم في المدرسة وتضييق الفجوة بين الجنسين فيما يتعلق بالالتحاق وما دفع هذا التقدم هو حركة التعليم للجميع (EFA) والأهداف الإنمائية للألفية الجديدة (MDGs). كان الدافع وراء هذا التقدم هو الالتزامات المتبادلة، والتي يشار إليها أحيانًا على أنها ميثاق عالمي للتعلم، والذي تم بين حكومات البلدان النامية والجهات المانحة للمعونة. وافقت الدول الأكثر فقرًا في العالم على وضع الخطط والاستراتيجيات الوطنية للتعليم والميزانية التي تحتاجها لإحراز تقدم نحو تحقيق أهداف حركة التعليم للجميع، وخاصة الأهداف الإنمائية للألفية في مجال التعليم؛ وعلى نحو مماثل، تعهدت البلدان المتقدمة وغيرها من الجهات المانحة للمساعدات المتعددة الأطراف بأن لا تفشل أي بلد في تحقيق هذه الأهداف بسبب نقص الموارد. [vi] وزادت العديد من البلدان المنخفضة الدخل الإنفاق العام على التعليم؛ وإجمالاً رفعت حصتها من الدخل القومي المخصص للتعليم من 2.9 إلى 3.8 في المائة منذ عام 1999. [vii] تثبت هذه الانجازات أنه يمكن تحقيق نتائج قوية عندما يجمع المجتمع العالمي القوى مع الالتزامات للعمل.

التركيز على "التعلم للجميع"

ينبغي أن يكون "التعلم للجميع" هو الهدف الجديد الذي يحرك أجندة التعليم العالمي. تبين أحدث البيانات عن التعليم، ولاسيما في البلدان ذات الدخل المنخفض، أن جودة التعليم والمساواة هما التحديان الرئيسيان. وقد أكدت العديد من معاهدات حقوق الإنسان على حق كل طفل في الحصول على تعليم عالي الجودة واعترفت الحكومات بذلك، كما يتمثل ذلك في الأهداف الستة للتعليم للجميع التي تبنتها 164 دولة في عام 2000 في داكار. وعلى الرغم من أن الحصول على فرص تعليم نظامي وغير نظامي هي أمر ضروري، أثبتت الأدلة في جميع أنحاء العالم أنها ليست كافية لتحقيق الهدف الفعلي للتعليم وهو أن تتمكن كل فتاة وفتى من الانتقال إلى مرحلة البلوغ مع التزود بالمعارف والمهارات والكفاءات، المعرفية وغير المعرفية، المطلوبة لعيش حياة صحية وآمنة ومنتجة. في نفس الوقت، سيتحقق التقدم في معدلات الالتحاق بالمدارس وإكمال التعليم عندما يكون هناك اهتمام بالجودة.

التعلم أمر أساسي لجني فوائد عديدة من التعليم. يمكن أن يؤدي الاهتمام بالاستمتاع بالتعلم لدى الأطفال الصغار جدًا إلى التعلم مدى الحياة الذي يمكن الأطفال والشباب والكبار من بناء معارفهم ومهاراتهم وكفاءاتهم بشكل مستمر والبقاء وتحقيق الازدهار في العالم. تُظهر البيانات أن مستويات التعليم، وليس بالضرورة سنوات الدراسة بالمدرسة، هي ما يحرك العديد من المنافع الاجتماعية والاقتصادية للاستثمار في مجال التعليم. فنوعية التعليم (والتي تقاس بدرجات الطالب في الاختبارات التحصيلية) هي التي ترتبط بقوة بزيادات الأجور الفردية والنمو الاقتصادي. [viii] علاوة على ذلك، فإن هناك أدلة متزايدة على ارتباط مهارات القراءة والكتابة، وليس سنوات الدراسة التقليدية في المدرسة، ارتباطًا قويًا مع انخفاض معدلات الخصوبة وتحسين نتائج صحة الطفل، بما في ذلك تخفيض معدلات وفيات الأطفال. [ix] يمكن أن يكون لتسرب الفتيات في وقت مبكر من الدراسة تأثير سلبي على النمو الاقتصادي؛ على سبيل المثال، تتكبد الكاميرون وجمهورية الكونغو الديمقراطية ونيجيريا خسائر بمقدار 974 مليون دولار و 301 مليون دولار و1662 مليون دولار على الترتيب، بسبب الفشل في تعليم الفتيات بنفس المعايير التي تقدم في تعليم الفتيان. [x] وعلى الرغم من استخدام عدد سنوات التعليم في المدرسة كمؤشر على الجودة، في مواجهة الأزمة العالمية للتعلم، ما زالت هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير إضافية تركز على اكتساب المعارف والمهارات ذات الصلة اللازمة في عالم سريع التغير.

هناك حاجة للتركيز على المساواة لتحقيق التعلم للجميع، وتستحق قضيتا النوع والنزاعات اهتمام خاص. تعد مستويات الدخل هي المحدد الرئيسي لفرص التعليم والتحصيل في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. وتتفاعل العديد من العوامل الأخرى، لاسيما في العالم النامي، مع الفقر للحد من فرص تعلم الأطفال بما في ذلك العيش في المناطق الريفية أو الانتماء لأقلية عرقية أو لغوية أو وجود إعاقة. هناك نوعان من العوامل، وهما النوع والنزاعات، واللذان يعملان بشكل خاص على تضخيم الفوارق التعليمية القائمة في العديد من البلدان ويؤثران على الملايين من الأطفال. في ما لا يقل عن 49 بلدًا، يعتبر فقر الفتاة عائقًا مضاعفًا أمام حصول الفتيات على التعليم في الأسر الأكثر فقرًا، ليس فقط أقل من المعدل الوطني، بل أيضًا أقل من معدل حصول الفتيان على التعليم في الأسر الأكثر فقرًا. [xi] على الرغم من إحراز تقدم كبير نحو تحقيق التكافؤ بين الجنسين في الالتحاق بالمدارس الابتدائية خلال العقدين الماضيين، هناك الملايين من الفتيات اللائي لا يتلقين تعليمًا في بعض المناطق. على سبيل المثال، في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب وغرب آسيا، هناك أكثر من 54 مليون فتاة لا تتلقى تعليمًا في مدارس ابتدائية أو إعدادية، ويفوتهن فرص تعلم هامة. [xii] أما لمن هم في المدرسة، فالتحصيل العلمي يختلف ما بين الفتيات والفتيان وفقًا للسياقات المختلفة. في بعض أجزاء العالم، مثل منطقة البحر الكاريبي، يتراجع مستوى الفتيان خلف الفتيات في حين أنه في بعض أجزاء من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يتفوق الفتيان على أقرانهم من الفتيات. على سبيل المثال، أظهر تقييم قراءة في أحد الصفوف الأولى في ثلاث محافظات من جمهورية الكونغو الديمقراطية أن نتائج الفتيات كانت متدنية على نحو مخيف، خصوصًا بالمقارنة مع نتائج الفتيان. لم يستطع أربعين في المائة من الفتيات في الصفوف 2 و 4 قراءة كلمة واحدة مألوفة، مثل كلمة "أنت"، مقارنة مع 30 في المائة من الفتيان. [xiii] هذه الفروق بين الجنسين لها انعكاسات هامة بما في ذلك أدلة حديثة تكشف عن علاقة قوية بين مهارات الرياضيات والعلوم وتحصيل أرباح متزايدة [xiv]، وهي مواد دراسية تختبر فيها الفتيات عادةً مستويات أقل من الفتيان.

بالإضافة إلى النوع، يعد التعرض للنزاع المسلح عامل آخر مهم يُشكل فوارق تعليمية لملايين الأطفال. ما يقرب من نصف جميع الأطفال الذين لا يذهبون إلى مدارس يعيشون في بلدان متأثرة بالنزاع. [xv] في عام 2004، كانت الفتاة في جنوب السودان أكثر عرضة للوفاة أثناء الولادة من إنهاء المرحلة الابتدائية. [xvi] هذه الدول تحصل على تمويل أقل بكثير وهي أقل تجهيزًا بكثير للوصول إلى أهداف حركة التعليم للجميع من البلدان المنخفضة الدخل الأخرى. [xvii] يقدر التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع الصادر عن اليونسكو عام 2011 متوسط الفجوة التمويلية لكل تلميذ في هذه البلدان بما يقارب 69 دولار، مقارنة مع 55 دولار لجميع البلدان ذات الدخل المنخفض. ولكن تتلقى البلدان منخفضة الدخل المتضررة من النزاعات 16 دولارًا عن كل تلميذ في شكل مساعدات للتعليم الأساسي، مقارنة بمتوسط قدره 22 دولارًا للبلدان منخفضة الدخل الأخرى. [xviii] بالإضافة إلى التحديات العملية التي تواجهها تلك البلدان، فإنها غالبًا ما تفتقر إلى البيانات الأساسية اللازمة لتخطيط التعليم. الوصول إلى الأطفال الباقين الذين هم خارج المدرسة ليس فقط أكثر صعوبة ولكن يمكن أن يكون أيضًا أكثر تكلفة، وذلك لأن هؤلاء الأطفال يواجهون معوقات متعددة، وغالبًا ما يعانون أشكالاً حساسة ومستترة من الاستبعاد الاجتماعي.

ما هو المطلوب لضمان إتاحة التعلم للجميع؟

يلزم اتخاذ إجراءات واستثمارات جريئة لضمان حصول جميع الأطفال والشباب على تعلم. وفقًا للوتيرة الحالية، فإن معظم الدول ستفشل في تحقيق أهداف التعليم للجميع والأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015، ويصل فشل العديد منها حدًا كبيرًا. [xix] يجب وضع التعليم في مرتبة متقدمة في جدول أعمال السياسة العالمية، ويجب أن يكون مصحوبًا بمستويات مرتفعة من الالتزام والعمل السياسي على الصعيدين الوطني والدولي. أدى اهتمام المخلصين والعمل الجماعي الذين تدعمهما زيادة الموارد إلى تحقيق تقدم جوهري في التعليم الأساسي للجميع. ونحن الآن بحاجة إلى البناء على هذا النجاح. وعلى غرار مستويات الاستثمار في قطاع الصحة العالمية والتقدم الذي نتج عنها، فإن تحسين التعليم يتطلب اتخاذ إجراءات جريئة ومبتكرة لضمان أن يحصل الأطفال الذين لا يزالون خارج المدرسة على تعليم عالي الجودة ويتمكن أولئك الذين هم في المدرسة من اكتساب المعارف والمهارات اللازمة لحياة صحية ومُنتِجة.

لذلك فإننا في مركز بروكنجز للتعليم العالمي ندعو إلى **ميثاق عالمي جديد للتعلم** يركز على الأولويات التالية: (1) تنمية الطفولة المبكرة، (2) تعلم القراءة والكتابة والحساب في الصفوف الابتدائية الأولى، (3) إتاحة فرص تعليم ذات صلة في مرحلة ما بعد التعليم الابتدائي. ومع ذلك، يلعب جميع أصحاب المصلحة دورًا في ترجمة هذا الاتفاق العالمي للتعلم إلى عمل، من حكومات البلدان النامية والجهات المانحة للمساعدات إلى المنظمات الشعبية والمؤسسات مرورًا بالمجتمعات المحلية والآباء والمعلمين في جميع أنحاء العالم. يجب علينا جميعًا أن نعمل معًا لاحتضان ستة مبادئ رئيسية لازمة لتقديم رؤية حول التعلم للجميع:

- **القيادة:** هناك حاجة إلى قيادة في مجال التعليم على أعلى المستويات السياسية. يجب أن تكون هناك رسالة واحدة ثابتة وواضحة من قادة الدول النامية والمتقدمة و رؤساء الشركات والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية وهي: أن التعلم أمر ضروري وهو ضروري لجميع الأطفال والشباب، وحتى للذين يصعب الوصول إليهم.
- **الشراكة:** السبيل الوحيد لتحقيق التعلم للجميع هو العمل معًا. يجب على شبكات الجهات الفاعلة المتعددة الملتزمة بتحسين التعليم في العالم النامي أن تحشد جهود بعضها بعضًا لتحقيق أقصى تأثير لها وضمان أنها تسير جميعها في نفس الاتجاه.
- **التمويل:** يجب تخصيص المزيد من الموارد لتحقيق برنامج التعلم للجميع، وفي الوقت نفسه ينبغي أن تستخدم الموارد بشكل أكثر كفاءة.
- **القياس:** قياس التحصيل العلمي المنهجي بطريقة يمكن أن ترصد التقدم المحرز على أساس الفوارق الموجودة حاليًا، وتوفير رؤية مفيدة في الوقت المناسب للممارسات على مستوى الفصول الدراسية هو أمر ضروري لتحقيق هذه الأهداف.
- **التأييد:** حشد الرأي العام وإرسال إشارات قوية إلى الحكومات عن الأهمية القصوى للتعلم للجميع هي إستراتيجية حاسمة لتحفيز القيادة والعمل اللازمين، فضلاً عن محاسبة واضعي السياسات.
- **بناء الدليل:** على الرغم من أن البيانات والأدلة الناشئة موجودة لتحديد أفضل الاستراتيجيات لتحقيق أجزاء من برنامج التعلم للجميع، لا بد من الإجابة على الأسئلة المتبقية لتوسيع نطاق الحلول التي أثبتت جدواها بالنسبة لجميع المكونات.

كيف نصل إلى نجاح الميثاق العالمي للتعلم؟

هناك حاجة إلى ميثاق عالمي جديد للتعلم لتحفيز ودعم العمل التعاوني من أجل تحقيق التعليم الجيد للجميع، من خلال البناء على نجاحات الماضي وتحقيق وعد إتاحة التعليم الذي يتوقعه الآن أولياء الأمور في جميع أنحاء العالم لأطفالهم. حتى الأطفال في البلدان ذات الدخل الأدنى لهم الحق في الحصول على فرص تعلم وجني فوائد التعليم الجيد.

والمطلوب هو مجموعة متنوعة من شبكات حيوية لتحقيق هذه الرؤية، بما في ذلك شبكات في مجالات التعليم والصحة والتكنولوجيا والزراعة وتغير المناخ والتنمية الاقتصادية. وهناك حاجة إلى إطار عمل واسع للميثاق العالمي للتعلم حتى يتم الاستفادة من التزام الجهات الفاعلة المتعددة وطاقتها وابتكارها لضمان أنه في الوقت الذي يركز فيه كل طرف على جانب من جوانب برنامج التعلم للجميع تقوم هذه الأطراف بتكميل وحشد جهود بعضها بعضًا سعيًا وراء هدف مشترك.

ونحن ندعو جميع الأطراف الفاعلة إلى الالتزام بالميثاق العالمي للتعلم. نوصي على وجه التحديد أن تتخذ الجهات التالية إجراءات ملموسة لتحقيق برنامج التعلم للجميع:

- حكومات البلدان النامية
- الجهات الفاعلة المتعددة الأطراف
- حكومات البلدان المتقدمة ومجموعة العشرين
- مجتمع الأعمال والمجتمع المدني

إجراءات لحكومات البلدان النامية

في نهاية المطاف تقع المسؤولية على عاتق الحكومات في ضمان استفادة جميع مواطنيها من فرص تعلم عالي الجودة. واتخاذ إجراءات بناء على هذه المسؤولية يتطلب تحديد الأولويات المتزايدة للتعليم، وسياسات تركز على تحسين التعلم، واهتمام أفضل للوصول إلى أكثر الفئات تهميشًا. هناك حاجة لقيادة على أعلى المستويات السياسية، بما في ذلك رؤساء الدول، ووزراء المالية والتعليم، والمؤيدين التشريعيين، لوضع رؤية قوية لتعلم عالي الجودة للجميع، ولضمان أن تكون الإصلاحات اللازمة ونظم إدارة البيانات في المكان الصحيح للاستخدام الفعَّال لموارد التعليم. يتعين على الحكومات على وجه الخصوص العمل على ما يلي:

- **أهداف واستراتيجيات تعليمية أفضل.** تأسيس أهداف تعلم واضحة قائمة على مساواة جميع الأطفال والشباب بحلول ديسمبر 2012، بما في ذلك أهداف محددة زمنيًا وكميًا لضمان الحصول على فرص تعلم ذات جودة عالية لأولئك غير الملتحقين بالمدرسة. تحديد استراتيجيات لتحقيق هذه الأهداف بناء على الأدلة الموجودة التي تثبت فعاليتها وضمان أن يتم التأكيد على ثلاثة من مجموعة الأولويات التي يتم معالجتها على وجه الخصوص وهي: تنمية الطفولة المبكرة، وتعلم القراءة والكتابة والحساب في الصفوف الابتدائية الأولى، والانتقال إلى تعليم ذي صلة في مرحلة ما بعد التعليم الابتدائي وإنهائه.
- **بيانات أفضل.** تجميع البيانات بطريقة منهجية واستخدام البيانات الأكثر أهمية لمتابعة التقدم المحرز على ضوء أهداف التعلم، وتعديل السياسات، وضمان استخدام الموارد بكفاءة. ويشمل هذا بيانات عن مصادر تمويل التعليم، العامة والمنزلية والخارجية، واستخداماتها، جنبًا إلى جنب مع عملية التعلم وبيانات النتائج مصنفة على أساس كل من مستوى التعليم والفوارق الموجودة، مثل الدخل أو الجنس أو العرق أو الوضع اللغوي أو الموقع.
- **المزيد من الموارد المستخدمة على نحو فعال.** ضمان مطابقة أولويات السياسة هذه من خلال توفير الموارد المالية الكافية التي توجه بعد ذلك إلى استراتيجيات فعالة لتحسين التعلم للجميع. رغم عدم وجود قاعدة جامدة وسريعة لتحديد ما يكفي من الموارد للتعليم، تنفق الحكومات الناجحة في البلدان المنخفضة الدخل عادة 5 في المائة أو أكثر من ناتجها المحلي الإجمالي على التعليم. كثيرًا ما يمكن استخدام الموارد المتاحة على نحو أكثر فعالية من خلال دعم الإجراءات الواعدة التي أثبتت جدواها والتي تحسن نوعية التعليم والتعلم في الفصول الدراسية.

إجراءات للجهات الفاعلة المتعددة الأطراف

يمكن أن تلعب وكالات الأمم المتحدة والبنك الدولي دورًا هامًا في دعم حكومات البلدان النامية في عملها من أجل تحقيق أهدافها. هناك حاجة لمستويات قيادية رفيعة داخل هذه الوكالات للتأكد من انسجام جدول الأعمال الدولي المشترك وهيكل المعونة المتعددة الأطراف مع الجهود التي تبذلها حكومات البلدان لتحسين التعلم للجميع وأنهما يوفران دعمًا لهذه البلدان. على وجه الخصوص، يجب على الوكالات الخمس المشاركة في حركة التعليم للجميع، وهي اليونسكو واليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان والبنك الدولي، أن تقود هذا الجهد. هذه الوكالات تحتاج إلى التأكد من أن برامجها تعكس الالتزام على المستوى الفردي بتحسين التعلم للجميع، بما في ذلك الفئات المهمشة مثل الفتيات الفقيرات. ويجب عليها أيضًا، من خلال فرقة عمل التعليم للجميع، العمل بشكل جماعي لصياغة جدول أعمال التنمية العالمية في مرحلة ما بعد 2015 وتعزيز البنية الأساسية لهيكل المعونة المتعددة الأطراف، يتطلب كل منهما تعاون وثيق مع شركاء مهمين آخرين مثل مكتب أمين عام الأمم المتحدة، ونساء الأمم المتحدة، ومبادرة الأمم المتحدة لتعليم الفتيات. يتعين على وكالات التعليم للجميع على وجه الخصوص العمل على ما يلي:

- **برنامج التنمية العالمية في مرحلة ما بعد عام 2015.** التأكد من أن التعليم، وخاصة التعلم الجيد للجميع، يحتل مكانة بارزة في البرنامج العالمي المقبل باعتباره الركيزة الأساسية التي تمكن مجموعة من نتائج التنمية وتعززها، مثل النمو المشترك وصديق البيئة والصحة الأفضل. تشمل الخطوات اللازمة لتحقيق ذلك ما يلي:
  - تطوير رؤية مشتركة وخطة ملموسة بحلول ديسمبر 2012 للمضي قدمًا في تحقيق هدف التعلم للجميع كمحور مركزي في البرنامج العالمي لمرحة ما بعد عام 2015.
  - تطوير مجموعة صغيرة من المؤشرات القابلة للمقارنة دوليًا والمقبولة على نطاق واسع لقياس التعلم بحلول منتصف عام 2013. هناك حاجة لحوار منهجي لتحديد أو وضع مؤشرات مشتركة سيتم استخدامها من بين أمور أخرى من قبل حكومات البلدان النامية وحكومات البلدان المتقدمة والجهات المانحة الأخرى والوكالات المتعددة الأطراف. ينبغي أن تكون المؤشرات على الأقل مستندة على عينة تمثيلية تغطي جميع الأطفال على الصعيد الوطني، بمن فيهم الملتحقين بالمدارس الرسمية وغير الملتحقين، وأن تكون موضوعية وليست تقريرًا ذاتيًا، ومصنفة حسب النوع والسن والثروة والموقع وخصائص الفوارق الأخرى ذات الصلة. وينبغي استخدام مؤشر واحد على الأقل لعكس التقدم المبكر المحرز في مجال التعلم.
- **هيكل أقوى للمعونة المتعددة الأطراف.** تعزيز البنية الأساسية للمعونة المتعددة الأطراف من خلال ضمان أن تقوم الشراكة العالمية للتعليم (سابقًا مبادرة المسار السريع لتوفير التعليم للجميع) بالبناء على الإصلاحات الحالية لتكون بمثابة حجر الزاوية للتعاون الدولي في مجال التعليم. الخيارات الأخرى، مثل الاستثمار في مجموعة العمل رفيعة المستوى للتعليم للجميع أو تطوير مؤسسة جديدة، قد تحتاج إلى مزيد من الموارد والوقت. هناك حاجة إلى موارد مالية أكبر بكثير لضمان أن يكون الصندوق المشترك للشراكة العالمية للتعليم قادرًا على تلبية الاحتياجات التعليمية، وبخاصة إذا كان له أن يلعب دورًا هامًا في تحفيز الإصلاحات الحكومية اللازمة لتحسين التعلم، بما في ذلك الأطفال الذين يصعب الوصول إليهم مثل الفتيات الفقيرات والشباب المتضرر من النزاعات. وستحتاج الشراكة العالمية للتعليم أن تجد سبل لإشراك أطراف فاعلة جديدة، بما في ذلك المهتمين بتطوير طرق التمويل المبتكرة في مجال التعليم، وتسهيل التنسيق بينها وبين خطط التعليم الوطنية في البلدان النامية. لتحقيق ذلك هناك حاجة لعدد من الخطوات:
  - *إدارة مستقلة*. تحتاج الإدارة المباشرة واليومية للشراكة الدولية للتعليم إلى الجلوس خارج البنك الدولي ومجلس الشراكة الدولية للتعليم الحالي وذلك لضمان المستوى اللازم من المرونة والكفاءة للمشاركة بفعالية مع جميع الأطراف الفاعلة، ولاسيما أطراف القطاع الخاص.

ويساعد هذا على زيادة موارد القطاع الخاص في مجال التعليم وموائمتها بشكل أفضل مع خطط البلدان النامية، وضمان التكامل مع المبادرات التي قامت بها الجهات الفاعلة الأخرى. كما أن القدرة على التصرف بسرعة وبحزم سيقوي أيضًا التعاقدات التي تقودها البلدان وسيعزز رصد النتائج وتقييمها.

- *نوافذ تمويل جديدة*. بالإضافة إلى الصندوق المشترك الحالي للشراكة العالمية للتعليم، فإنه سيحتاج إلى وضع آليات جديدة لتسهيل استثمارات القطاع الخاص في مجال التعليم، مثل مبادرات التمويل المبتكرة واسعة النطاق، وخاصة لتحسين تعلم الأطفال الأكثر تهميشًا.
- *أمانة عامة مُفوَّضة*. لإنجاز هذه الخطوات، لا بد من تمكين قيادة أمانة الشراكة العالمية للتعليم للمشاركة على مستوى دولي رفيع المستوى. ويجب إشراك فريقًا إضافيًا من الموظفين لديهم مجموعات من المهارات المتنوعة، بما في ذلك مهارات في جميع الأولويات الأساسية الثلاث لتحسين التعلم، وذلك لدعم الدور الموسع الذي ستلعبه الشراكة العالمية للتعليم.

إجراءات لحكومات البلدان المانحة ومجموعة العشرين

هناك حاجة إلى قيادة سياسية على مستوى رفيع في البلدان المتقدمة لضمان تحويل التعلم للجميع إلى حقيقة واقعة. وتلعب الجهات المانحة الثنائية دورًا حاسمًا في تحفيز إصلاحات التعليم داخل منظومة المعونة المتعددة الأطراف ومع حكومات البلدان النامية على السواء. ستكون هناك حاجة لبيانات قوية مدعومة بإجراءات، وخاصة من مجموعة الثمانية ومجموعة العشرين، حول أهمية التعليم، وبخاصة للأطفال الأكثر تهميشًا، لضمان إيلاء الاهتمام الكافي لهذه القضية. ويجب أيضًا أن تقوم الجهات المانحة للمعونة بتحديد أولويات التعلم للجميع ضمن استراتيجياتها المساعدة في مجال التعليم، بما في ذلك التركيز على الأولويات الثلاث المنصوص عليها في الميثاق العالمي للتعلم هذا والاستراتيجيات الخاصة بكل منها. تشمل الإجراءات المحددة ما يلي:

- **مجموعة الثمانية ومجموعة العشرين:** تحديد أولويات التعليم، وبخاصة تحسين التعلم للجميع، باعتباره مكونًا هامًا في النمو المشترك وخطط التنمية لمجموعة الثمانية ومجموعة العشرين. يجب النظر على الفور وبجدية في مقترحات تحسين التعلم في الاجتماعات المقبلة، وخصوصًا أن التعليم عالي الجودة هو منفعة عامة عالمية يمكن أن يدعم النمو المشترك والمتوازن فضلاً عن تحسين صحة الأم والطفل وهما هدفان هامان في الوقت الراهن. ينبغي على مجموعة الثمانية ومجموعة العشرين العمل على توصيات محددة اقترحها غوردون براون، رئيس وزراء المملكة المتحدة السابق، في تقاريره الأخيرة "*التعلم للجميع: القضاء على الفقر، وإطلاق الرخاء*" و"*الوفاء بالوعد، بناء فرصة: قضية صندوق دولي لدعم التعليم*."[xx]
- **أدلة وبيانات أفضل.** يجب على الجهات المانحة الثنائية الاستثمار في بناء قاعدة الأدلة على ما يمكن عمله لتحسين التعلم للجميع، بما في ذلك البحث الدقيق وطويل الأجل للإجابة على الأسئلة العالقة في هذا المجال. ويحتاج هذا الجهد أيضًا أن يشمل تحفيز حكومات البلدان النامية على تحسين تتبع بياناتها وتحليل القدرات، بما في ذلك فهم أفضل لمصادر واستخدامات أموال التعليم، فضلاً عن التقدم المحرز في مجال التحصيل العلمي. وسوف تحتاج الجهات المانحة الثنائية للتعاون في وضع إطار مشترك أو مجموعة من الأطر، مثل حسابات وطنية للتعليم، وذلك للقيام بهذا من أجل تقليل عدد البيانات المختلفة وطلبات القياس للبلدان النامية وتعظيم القدرة الحالية لوزارات التربية والتعليم.
- **المزيد من الموارد المستخدمة على نحو أكثر فاعلية.** لتحقيق التعلم للجميع، وسد فجوة التمويل الخارجي المُقدَّرة بالحد الأدنى، ستحتاج الجهات المانحة الثنائية إلى عمل زيادة كبيرة في مواردها في مجال التعليم والبحث عن سبل أكثر فعالية لاستخدام معوناتها من خلال التركيز على التمويل القائم على النتائج. ستحتاج حكومات البلدان المتقدمة إلى تنتج 1.4 مليار دولار إضافي سنويًا كحد أدنى من مجموعتين من الإجراءات: أولاً، يمكنها توسيع نطاق المساعدات المقدمة في مجال التعليم بمقدار 1.9 مليار دولار من خلال الوفاء النهائي بالتزام غلين إيغلز بزيادة إجمالي المعونة إلى 50 مليار دولار بحلول عام 2010؛ وثانيًا، إذا قامت جميع الجهات المانحة بإنفاق ما لا يقل عن 60 في المائة من مساعداتها على التعليم في المستوى الأساسي، سيؤدي هذا إلى إنتاج 2.2 مليار دولار إضافي.[xxi] ينبغي استخدام زيادة التمويل هذه في تحسين التعلم للجميع، لاسيما بالنسبة للفئات الأكثر تهميشًا، مثل الفتيات الفقيرات والشباب المتضرر من النزاعات، من خلال الاستثمار في تنمية الطفولة المبكرة، ومعرفة القراءة والكتابة والحساب في الصفوف الابتدائية الأولى، وفرص التعليم ذات الصلة في مرحلة ما بعد التعليم الابتدائي. يجب توجيه 3 مليارات دولار من هذا سنويًا كحد أدنى إلى الصندوق المشترك للشراكة العالمية للتعليم، مع تخصيصات لمجالات التمويل الثلاثة ذات الأولوية المذكورة أعلاه.

إجراءات الشركات والمؤسسات والمجتمع المدني

تعد المؤسسات والشركات والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات البحثية ونقابات المعلمين وأولياء الأمور وجماعات المجتمع جميعها جهات فاعلة هامة في ضمان ترجمة هدف التعلم للجميع إلى عمل. وينبغي عليها جميعًا أن تلعب دورًا هامًا في دعوة الحكومات والمؤسسات المتعددة الأطراف وجهًا لوجه لتحديد الأولويات والاستثمار في التعلم للجميع، وفي رصد التقدم ومساءلة الحكومات عن التزاماتها، والاستثمار في نُهُج مبتكرة وتقييمات فعالة لبناء فهم الاستراتيجيات التي تعمل على تحسين التعلم في هذا المجال. تشمل الإجراءات المحددة ما يلي:

المؤسسات. تعظيم قدرتها الفريدة لدفع برنامج التعلم من خلال التعاون مع الآخرين لزرع الابتكار، وتحفيز التفكير الجديد وتحليل السياسات، ودعم مؤيدين أقوياء. ينبغي على المؤسسات تحديدًا القيام بالآتي:

- تخصيص المزيد من مواردها للتعليم في البلدان النامية. هناك كثير من المؤسسات في جميع أنحاء العالم تدعم التعليم عالميًا ولكن مستويات الموارد منخفضة نسبيًا. بين مؤسسات الولايات المتحدة وحدها، يتم تخصيص 4 في المائة فقط من المنح الدولية لمجال التعليم مع تخصيص 55 في المائة للصحة و 22 في المائة للديمقراطية وبرامج إدارة الحكم.[xxii] ينبغي أن تضع المؤسسات التي تدعم القضايا الهامة مثل صحة الأم والطفل، والسكان والهجرة، والأمن الغذائي، والتنمية الاقتصادية، تحسين التعلم للجميع كإستراتجية ضرورية لتحقيق النجاح في هذه المجالات الأخرى.
- تخصيص ما لا يقل عن نصف موارد حقيبة التعليم لتحسين التعلم للجميع، مع التركيز على الوصول إلى الفئات المهمشة، بما في ذلك فئات مثل الفتيات الفقيرات، والمعاقين، والشباب المتضرر من النزاعات. وينبغي أن تشمل استراتيجيات تقديم المنح دعم واحد أو أكثر من الأولويات الثلاث التالية: تنمية الطفولة المبكرة، وتعلم القراءة والكتابة والحساب في الصفوف الابتدائية الأولى، والانتقال إلى تعليم ذي صلة في مرحلة ما بعد التعليم الابتدائي وإنهائه.
- تخصيص ما لا يقل عن 10 في المائة من مواردها المخصصة لحقيبة التعليم لرصد وتقييم التقدم نحو تحقيق أهداف التعلم للجميع، بما في ذلك استيعاب ومشاركة التعلم من تجارب الاستراتيجيات الواعدة. الشراكة الوثيقة مع المؤسسات الأخرى والمؤسسات البحثية، من بين أمور أخرى، لتعبئة الموارد، ومشاركة المعارف، وزرع الابتكار المستند على نتائج البحوث في نهاية المطاف.

الشركات. الاستفادة من خبراتها في التسويق وتصميم المنتجات، وكذلك علاقتها المباشرة مع الفرص الاقتصادية في البلدان النامية، لتحقيق هدف تحسين التعلم للجميع، بما في ذلك الفئات الأكثر تهميشًا. وينبغي أن يؤيد كبار المديرين التنفيذيين بقوة أهمية برنامج التعلم للجميع لأن السكان الحاصلين على تعليم جيد يفيدون مجال الأعمال وأيضًا لأن هذا هو الشيء الصحيح الذي ينبغي القيام به. دعم خطط تمويل مبتكرة للتعليم وذلك بالاستفادة من خبرة الشركات والشبكات العالمية من الموظفين والمستهلكين. الأمر الضروري المطلوب لهذا الجهد هو الحاجة إلى تحسين التعاون والتنسيق مع الجهات الفاعلة في مجال التعليم. ينبغي على الشركات تحديدًا القيام بالآتي:

- تخصيص ما لا يقل عن نصف مواردها الخيرية المخصصة للتعليم في تحسين التعلم للجميع، بما في ذلك الوصول إلى الفئات المهمشة، مع التركيز على واحد أو أكثر من الأولويات الثلاث التالية: تنمية الطفولة المبكرة، وتعلم القراءة والكتابة والحساب في الصفوف الابتدائية الأولى، والانتقال إلى تعليم ذي صلة في مرحلة ما بعد التعليم الابتدائي وإنهائه.
- الاستفادة من مهارات التسويق والشبكات العالمية لدفع قضية تحسين التعلم عبر تسويق القضية أو طرح مبادرات على مستوى الشركات للاستفادة من طاقات ومواهب وموارد الموظفين والمستهلكين في البلدان المتقدمة والنامية.
- الاستفادة من قدرات تصميم المنتجات لابتكار وإنتاج تكنولوجيا أفضل منخفضة التكلفة لتحسين التعلم في البيئات ذات الموارد المنخفضة.
- زيادة التنسيق مع الجهات التعليمية الأخرى لضمان أن تلبي الاستثمارات أكبر قدر من الحاجة، والاستفادة من المبادرات القائمة، والمواءمة مع خطط التعليم التي تطرحها حكومات البلدان النامية.

المنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة الأخرى في المجتمع المدني. عملت المنظمات غير الحكومية ونقابات المعلمين وجمعيات أولياء الأمور، مع آخرين، منذ فترة طويلة على دعم وتقديم خدمات تعليمية هامة على أرض الواقع. وكثيرًا ما تعمل هذه الجهات الفاعلة في المجتمع المدني بجد لتحسين التعلم في المجتمعات الفقيرة في جميع أنحاء العالم وتلعب دورًا هامًا في التحدث علنًا إلى الحكومات والوكالات المتعددة الأطراف عن أهمية التعلم الجيد للجميع. ينبغي أن تعمل هذه الجهات معًا للاستفادة من خبراتها الفريدة في مجال التأييد، والشبكات الشعبية، والقدرة على مساءلة الحكومات عن أعمالها لإنشاء حركة عالمية لتحسين التعلم، بما في ذلك أولئك الملتحقون وغير الملتحقين بالمدرسة. تلعب جميع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، ولاسيما المنظمات غير الحكومية في البلدان النامية، دورًا في تقدم هذا البرنامج. هناك حاجة إلى تعاون وثيق على ثلاث أولويات رئيسية هي:

- تعبئة الرأي العام وإرسال إشارات قوية إلى حكومات البلدان المتقدمة والنامية حول الأهمية القصوى لفرص ونتائج تعلم لجميع الأطفال والشباب، وخاصة أولئك المُهمَلون مثل الفتيات الفقيرات.
- بناء الدعم بين الحكومات والوكالات المتعددة الأطراف للتدخلات التي تعزز التحصيل العلمي، بما في ذلك توفير التنمية المهنية والدعم للمعلمين.
- تعزيز البنية الأساسية للمعونة المتعددة الأطراف لتقديم دعم فعال في مجال وضع أهداف تعلم في البلدان النامية.

خاتمة: ميثاق عالمي للتعلم – رؤية النجاح

إذا التزمت جميع الجهات الفاعلة بتبني المبادئ الستة اللازمة لتحقيق الميثاق العالمي للتعلم فسيتحقق وعد التعليم لمئات الملايين من الشباب ولأسرهم ومجتمعاتهم وبلدانهم. ولن تتحقق الأهداف الإنمائية للألفية في مجال التعليم ويتم إلحاق جميع الأطفال في مدارس ابتدائية فقط ولكنهم سيتعلمون ويتطورون في المدرسة ويحققون الانتقال الناجح إلى أنسب شكل من أشكال التعليم في مرحلة ما بعد التعليم الابتدائي. وسيتمكن الأطفال غير الملتحقين بالمدارس الابتدائية والبالغ عددهم 67 مليون طفل والمراهقون في سن المدرسة الإعدادية الذين لا يتلقون تعليمًا في المدرسة والبالغ عددهم 74 مليون مراهق من الحصول على فرص تعلم جيدة. ومن بين الأطفال البالغ عددهم أكثر من 600 مليون طفل في المدارس الابتدائية في البلدان النامية، سيتمكن مئات الملايين من الأطفال الذين لا يتقنون حاليًا المهارات الأساسية وفي طريقهم إلى التسرب، من تعلم القراءة وبالتالي يبدأون في القراءة للتعلم، ووضعهم على الطريق لمواصلة تعليمهم. وسيتمكن الشباب البالغ عددهم أكثر من 400 مليون شاب في المدرسة الإعدادية في البلدان النامية من اكتساب مهارات وقدرات متقدمة تساعدهم مساعدة كبيرة في الحياة اليومية، وكذلك في عملية التحول الناجح من المدرسة إلى العمل. إن المكسب الكبير الناجم عن قطاع من السكان الشباب الحاصل على تعليم جيد هو دفع عجلة النمو والازدهار في العديد من البلدان ذات الدخل المنخفض.

تشمل المعالم الهامة التي تشير إلى التقدم نحو تحقيق هذه الرؤية قيام حكومات الدول النامية بوضع أهداف تعلم قائمة على المساواة قابلة للقياس الكمي ومحددة بإطار زمني وتوفير الدعم اللازم للوفاء بها، وقيام المجتمع الدولي بمضاعفة وتنسيق جهوده لدعم حكومات البلدان النامية على نحو فعال، بما في ذلك وضع مقاييس تعلم مشتركة، وتعزيز هيكل المعونة المتعددة الأطراف وتزويدها بالموارد، ووضع هدف التعلم للجميع في جدول أعمال التنمية العالمية في مرحلة ما بعد عام 2015.

يستحق جميع الأطفال والشباب تعليم جيد. الفوائد التي تنجم عن التحصيل التعليمي هائلة من منظور كل من الفرد والمجتمع. تدفع الاستثمارات في مجال التعليم بعجلة النمو الاقتصادي، وتخلق سكان يتمتعون بصحة أفضل، وتؤدي إلى مجتمعات أكثر أمانًا واستقرارًا. أسفر التعاون بين العديد من الجهات الفاعلة العالمية والاستثمارات المالية المتزايدة والمبادرات المختلفة عن تحقيق تقدم كبير في دفع عجلة التعليم في العالم في السنوات الأخيرة. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير من العقبات التي تحتاج إلى معالجة. يمكن أن يؤدي تعزيز هذا التقدم من خلال التعاون المستمر وزيادة الاستثمارات المالية والسياسات المبتكرة إلى إتاحة التعلم للجميع. في عالم تتزايد فيه أعداد الصغار، هناك حاجة الآن للاستثمار في برنامج التعلم للجميع. الأطفال والشباب الحاصلين على تعليم جيد اليوم هم أفضل أمل لدينا لتحقيق مستقبل سلمي ومزدهر. ونحن نحث جميع الأطراف الفاعلة للعمل معًا لدعم الميثاق العالمي للتعلم لجعل هذه الرؤية حقيقة واقعة.

لمزيد من المعلومات حول الميثاق العالمي للتعلم، بما في ذلك الأعمال التي تجري لتقدم الأولويات الواردة في هذا الموجز، يرجى زيارة هذا الموقع:
www.globalcompactonlearning.org

---

[i] ل. كراوتش و أ. غوف. "قفزات أم خطوة واحدة كل مرة: تجنب أم مساعدة الانخراط في النقاش؟ قضية القراءة"، *نقاشات السياسة في التعليم المقارن والدولي والإنمائي* (باسينغستوك: بالغريف ماكميلان، يصدر قريبًا).

[ii] ج. ساكاروبولوس و هـ. أ. باترينوس، *عائدات الاستثمار في التعليم: مزيدًا من التحديث*، ورقة عمل بحث سياسة البنك الدولي 2881 (واشنطن: البنك الدولي، 2002).

[iii] ر. وينثروب و ك. غراف. *ما وراء المدارس الدينية: تقييم الروابط بين التعليم والتشدد في باكستان*. (واشنطن: معهد بروكنجز، 2010).

[iv] اليونسكو، *التعليم والأهداف الإنمائية للألفية* (باريس: منظمة اليونسكو، 2010ب)، http://www.unesco.org/fileadmin/MULTIMEDIA/HQ/ED/GMR/pdf/gmr2010/MDG2010_Facts_and_Figures_EN.pdf

[v] اليونسكو، *تقرير الرصد العالمي للتعليم للجميع 2011*.

[vi] غ. براون، *التعليم للجميع: القضاء على الفقر، إطلاق الازدهار* (باريس: منظمة اليونسكو، 2011)؛ غ. براون، *الوفاء بالوعد، بناء الفرصة: قضية صندوق دولي لدعم التعليم* (لندن: مكتب غوردون وسارة براون، 2011)

[vii] اليونسكو، *تقرير الرصد العالمي للتعليم للجميع 2011*.

[viii] هـ. هانوشيك و ل. ويسمان، *دور جودة التعليم في النمو الاقتصادي* (واشنطن: البنك الدولي، 2007)، http://library1.nida.ac.th/worldbankf/fulltext/wps04122.pdf؛ JBS الدولية، *مسارات للتعلم في القرن الحادي والعشرين: نحو رؤية إستراتيجية لمساعدة الوكالة الأمريكية للتنمية في مجال التعليم*، ورقة بحث الاستراتيجيات التعليمية للوكالة الأمريكية للتنمية 2 (واشنطن: مكتب الطباعة الحكومي بالولايات المتحدة، 2009)؛ إ. جاميسون وآخرون، *تأثيرات جودة التعليم على نمو الدخل وانخفاض معدل الوفيات*. (كامبريدج، ماساشوستس: المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية، 2006).

[ix] س. لويد و ج. يونغ، *دروس جديدة: قوة تعليم الفتيات المراهقات* (نيويورك: مجلس السكان، 2009)، http://www.ungei.org/resources/files/2009PGY_NewLessons.pdf؛ جاميسون وآخرون، *الآثار المترتبة على نوعية التعليم*.

[x] ل. أنطونوويز، *صمت في كثير من الأحيان: تقرير عن العنف في المدرسة في غرب ووسط أفريقيا* (نيويورك: اليونيسيف، خطة غرب أفريقيا، إنقاذ الطفولة السويد غرب أفريقيا، و ActionAid، 2010)

[xi] اليونسكو، *تقرير الرصد العالمي للتعليم للجميع 2010*.
[xii] اليونسكو، *تقرير الرصد العالمي للتعليم للجميع 2011*.
[xiii] ب. بايبر، س. دا سيلفا، هـ. ميكسك، *تقييم القراءة في الصفوف الأولى في جمهورية الكونغو الديمقراطية: تقرير خط أساس PAQUED، 2011*، تم إعداده للوكالة الأميركية للتنمية الدولية ومركز تطوير التعليم، تحت Projet d'Amélioration de la Qualité de l'Education، عقد AID-623-A-09-00010 (واشنطن :معهد ترايانغل الدولي للأبحاث، 2011).
[xiv] هـ. هانوشيك و ل. ويسمان، *اقتصاد الخلافات الدولية في التحصيل التعليمي* (كامبردج: المكتب الوطني للأبحاث الاقتصادية، 2010).
[xv] إنقاذ الطفولة، "الأخير في الصف، الأخير في المدرسة"، *إعادة كتابة المستقبل* (لندن: منظمة إنقاذ الطفولة، أبريل 2007).
[xvi] اتحاد كفالة الصحة الإنجابية أثناء النزاعات، *الأمومة الآمنة ورعاية الولادة الطارئة* (نيويورك: اتحاد كفالة الصحة الإنجابية أثناء النزاعات، 2005).
[xvii] اليونسكو، *التقرير العالمي لرصد التعلم للجميع 2010*؛ ج. دولان، *الأخير في الصف، الأخير في المدرسة: كيف تعجز الجهات المانحة عن الأطفال المتضررين من النزاعات في الدول الهشة* (لندن: منظمة إنقاذ الطفولة، 2007).
[xviii] اليونسكو، *تقرير الرصد العالمي للتعليم للجميع 2011*.
[xix] البنك الدولي، *تحسين احتمالات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية: عدم التجانس والثغرات والتحديات* (واشنطن: البنك الدولي، 2011)؛ اليونسكو، *تقرير الرصد العالمي للتعلم للجميع 2011: الأزمة المخفية – النزاع المسلح والتعليم* (باريس: منظمة اليونسكو، 2011).
[xx] التقرير متوفر على العنوان التالي:http://campaignforeducation.org/docs/reports/brown/EFA%20Report_lores_FIN.pdf
[xxi] ج. براون، *التعلم للجميع*.
[xxii] مركز الازدهار العالمي. *مؤشر الأعمال الخيرية العالمية والتحويلات 2011* (واشنطن: معهد هدسون، 2011).

جدول يلخص الأولويات والاستراتيجيات والنُهُج

الأولوية	الإستراتيجية	كيفية التحقيق
1. دعم تنمية جيدة في الطفولة المبكرة وفرص تعلم للفتيات والفتيان	1أ: توسيع نوعية الفرص المتاحة لتنمية الطفولة المبكرة، وخاصة للمجتمعات الفقيرة والمهمشة 1ب: ضمان أن يبدأ الفتيات والفتيان الدراسة في سن مناسب	● الاستثمار في مجال التغذية والصحة ودعم سبل كسب العيش ● وضع أطر وخطط شاملة لتنمية الطفولة المبكرة ● تقديم الدعم للشركاء ومقدمي الرعاية ● تعزيز معايير البرنامج والدعم والتدريب المهني لمعلمي تنمية الطفولة المبكرة ومقدمي الرعاية ●تشجيع الدخول في الوقت المحدد من خلال السياسات العامة والحملات والتتبع ● تطوير ودعم أساليب طرق تدريس متعددة المراحل ومتعددة الأعمار
2. بناء المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والحساب في الصفوف الابتدائية الأولى	2أ: إعطاء الأولوية لمعرفة القراءة والكتابة والحساب في الصفوف الابتدائية الأولى 2ب: تقديم التعليم متعدد اللغات القائم على اللغة الأم في المراحل الابتدائية الأولى	● تعظيم مقدار الوقت المستغرق في التعلم ● توفير تدريب للمعلمين عن الطرق الفعالة لتعليم القراءة والحساب ● توفير مواد القراءة في مستويات مناسبة للأطفال والمجتمعات ● خلق ثقافة القراءة والكتابة والتعلم ● وضع خطة شاملة للغة في شراكة مع المجتمع المحلي ● معالجة القيود العملية، مثل النقص في المعلمين وتوفر المواد باللغات المحلية

3. دعم التحول إلى المدرسة الثانوية وإنهاء التعليم بها وفرص ما بعد المرحلة الابتدائية التي تبني مهارات ذات صلة بالحياة والعمل	3أ: تقليص الحواجز التي تمنع الفتيات والفتيان من الانتقال إلى المرحلة الثانوية وغيرها من الفرص التعليمية بعد المرحلة الابتدائية 3ب: ضمان أن يجهز التعليم ما بعد المرحلة الابتدائية الشباب لحياة صحية، وعمل منتج، ومشاركة مدنية.	• توفير دعم موجه جيدًا ومنظم بشكل ملائم للفئات المهمشة تعليميًا • توفير بيئة آمنة وسياسات مدرسية مناسبة للفتيات • بناء هياكل دعم اجتماعي لتشجيع التعليم المستمر للفتيات والفتيان • توفير فرص تعلم ثانية • توفير نماذج مرنة لما بعد المرحلة الابتدائية تستخدم وسائل مبتكرة لتقديم التعليم، مثل التكنولوجيا • تقوية الصلة بين التعليم بعد الابتدائي وفرص حياة وعمل أفضل • تعليم مهارات قابلة للنقل مثل التفكير النقدي، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات • تسهيل تحولات التعلم من المدرسة إلى العمل والمدرسة إلى مدى الحياة
استراتيجيات مشتركة	1: تحسين نوعية التعليم 2: بناء نظم تقييم فعالة مرتبطة بالتعليم والتعلم	• تشغيل وتدريب مزيد من المعلمات • الإعداد الكافي للمعلمين • حفز ودعم المعلمين • تعزيز القيادة والإدارة المدرسية • تحديد أهداف تعلم واضحة • رصد عمليات التعليم والتعلم في وقت مبكر وبشكل منتظم • التأكد من أن الامتحانات تعزز تفوق التعليم الوطني وأهداف المساواة • إشراك المعلمين وأولياء الأمور والمجتمعات المحلية والمدارس في فهم واستخدام المعلومات